

شروط وأحكام إصدار بطاقة مداد متعددة العملات

شروط وأحكام إصدار بطاقات مداد متعددة العملات :

كما أقر بعلمي وقبولي كافة ما يترتب على الإجراء الروتيني الذي يقوم به البنك وذلك بتصنيف حالة حساب البطاقة وفقاً لما هو أدناه:

الرسوم: يتعهد مقدم الطلب " العميل " بسداد جميع المصاريف والرسوم والضرائب مقابل إصدار أو تجديد البطاقة، ويحتفظ البنك بكامل الحق في خصم هذه الرسوم والمصاريف والضرائب تلقائياً من الحساب الجاري ، أو من حساب البطاقة أو من أي حساب للعميل لدى بنك البلاد حسب الجدول التالي:

الرسوم	قيمة الضريبة المضافة	بطاقة مداد العملات
رسوم الإصدار السنوية للبطاقة الرئيسية	15%	115 ريال
الرسوم السنوية للبطاقة الإضافية	15%	86.25 ريال
رسوم إصدار بطاقة بديلة	15%	57.5 ريال
رسوم السحب النقدي	15%	ما يعادل 28.75 ريال مقابل أي عملة اجنبية
اعتراض على عملية (في حال كان الاعتراض خاطي)	15%	57.5 ريال
رسوم تحويل الاموال من الحساب الجاري الى البطاقة والعكس	-	مجاناً
رسوم اضافة عملة جديدة	15%	28.75 ريال
*رسوم خدمة التحويل الذاتي	-	1%
*رسوم العمليات للعملات الغير متوفرة في البطاقة	-	2%

✓ **الحساب النشط :** يتم تصنيف الحساب حساب نشط في حال لم يمضي على آخر عملية مالية مدة 24 شهر (سنتين).

✓ **الحساب الراكد :** يتم تصنيف الحساب راكد في حال أكمل مدة 24 شهر (سنتين) من تاريخ اخر عملية مالية.

✓ **الحساب الغير مطالب به :** يتم تصنيف الحساب غير مطالب به في حال أكمل مدة 60 شهر (خمس سنوات) من تاريخ اخر عملية مالية.

✓ **الحساب المنقطع :** يتم تصنيف الحساب منقطع في حال اكمل مدة 120 شهر (عشر سنوات) من تاريخ آخر عملية مالية.

*خدمة التحويل الذاتي "Dipping Service":

هذه الخدمة تتم بتحويل أي مبلغ متاح من الحساب الاساسي بالريال السعودي لتغذية العملات بالبطاقة بشكل الي لتمام العمليات التي تتم خارج المملكة العربية السعودية على عملات البطاقة ولا يوجد رصيد كاف بالمحفظة يغطي كامل المبلغ، على أن يتم احتساب عمولة تحويل قدرها 1% من مبلغ العملية. يمكن للعميل إيقاف خدمة التحويل الذاتي في أي وقت عن طريق البلاد نت.

مثال يوضح طريقة احتساب خدمة التحويل الذاتي "Dipping Service":

مبلغ العملية	سعر الصرف (افتراضي)	المبلغ بالدولار	رسوم التحويل	مبلغ العملية
100 درهم	3.67 درهم / دولار	27.24 دولار	0.27 = 1% * 27.24	27.24 + 0.27 = 27.51 دولار امريكى

*جميع العمليات التي تتم بالعملات الغير متوفرة بالبطاقة سيتم احتساب عمولة تحويل وقدرها 2% من مبلغ العملية. المثال التالي يوضح الطريقة المطبقة عند التحويل من الدينار الكويتي إلى الدولار الامريكى:

مثال يوضح طريقة احتساب رسوم التحويل للعملات الغير متوفرة:

مبلغ العملية	سعر الصرف (افتراضي)	المبلغ بالدولار	رسوم التحويل	مبلغ العملية
100 دينار كويتي	0.30 دينار كويتي / دولار	333.33 دولار	6.66 = 2% * 333.33	27.24 + 339.99 = 339.99 دولار امريكى

مدة البطاقة وتجديدها :

تكون بطاقة مداد سارية لمدة 3 سنوات وتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يقرر البنك، أو العميل إلغاءها بموجب وسيلة اتصال موثقة عبر الموقع الالكتروني أو الهاتف المصرفي أو عن طريق الفرع قبل تاريخ نفاذ الإلغاء بمدة لا تقل عن ثلاثين (30) يوم.

حساب البطاقة لتغذية العملات:

يتم تحويل الاموال من الحساب الجاري الى حساب البطاقة الاساسي بالريال السعودي لتغذية عملات البطاقة.

تسديد الالتزامات وكشف الحساب :

- يقوم العميل بالاطلاع على بيانات العمليات الخاصة بالبطاقة، من خلال البلاد نت. وفي حال وجود أي اعتراض على أية عملية يقوم العميل بإخطار البنك خلال (15) يوم من تاريخ العملية
- يحتفظ البنك بحقه في حسم الالتزامات المالية المترتبة على حامل البطاقة " العميل " الأساسية أو الإضافية، كلها أو بعضها تلقائياً، من أي حسابات جارية أو استثمارية، تخص العميل وذلك دون سابق إنذار، ودون الرجوع إلى أي جهة رقابية أو قضائية. كما لا يقبل أي اعتراض منه. بشأن إجراء هذا الحسم أيًا كان سببه، علماً بأن التعثر في سداد المبالغ المستحقة على البطاقة لمدة 30 يوم أو أكثر يُعتبر تقصيراً وإخلالاً من جانب العميل، ونتيجة ذلك، سيتم تزويد الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) بعد مضي هذه المدة باسم العميل لإضافته على قوائم المحظورين لديها ، علماً بأن هذه القوائم يتم الوصول إليها والاطلاع عليها من قبل جميع البنوك في المملكة العربية السعودية، ولن يتم رفع اسم العميل من تلك القوائم إلا بعد أداء كافة ما عليه من مبالغ مستحقة .
- في حال قرر العميل عدم الرغبة في الحصول على البطاقة ولم يباشر الاستعادة منها او تنشيطها، خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إصدارها ، وتعتبر المعاملة لاغية وطلب إصدار البطاقة كأن لم يكن ويتم إعادة الرسوم. والعمولات المفروضة الخاصة بالبطاقة للعميل بعد خصم أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذا الطلب بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وفق ما تنص عليه الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.

شروط وأحكام إصدار بطاقة مداد متعددة العملات

البطاقة الإضافية :

✓ تخضع البطاقة الإضافية، التي يوافق البنك على إصدارها لمن يزيد عمره عن خمسة عشر عاماً، للشروط والأحكام المطبقة على البطاقة الأساسية، وتكون في جميع الأحوال بطاقة تابعة للبطاقة الأساسية، ولا تعامل كبطاقة منفصلة قائمة بذاتها. ويتم حسب الالتزامات التي تترتب عليها من حسابات حامل البطاقة "العميل" الأساسية.

إلغاء البطاقة :

1. يحتفظ البنك بكامل الحق، في إلغاء البطاقة قبل نهاية مدتها الأساسية أو المجددة، في أي من الأحوال التالية :

أ- في حال كان رصيد البطاقة لا يسمح بخصم رسوم تجديد البطاقة السنوية

ب- في حال مخالفة حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.

ت- في حال سوء الاستخدام، أو لأي أسباب أخرى يراها البنك حسب تقديره كافية لإلغاء البطاقة

3. يترتب على إلغاء البطاقة، تسديد جميع المبالغ المستحقة وغير المدسدة، وكافة الالتزامات تجاه البنك، سواء المستحقة عن إصدار البطاقة أو عن تعديلها أو عن إعادة إصدار بدل لها.

فقدان / ضياع / سرقة البطاقات

- التزام العميل ، في حال فقدانها أو سرقتها أو الاشتباه بعمليات احتيالية على البطاقة بإبلاغ مركز خدمة العملاء ، كما يقر العميل بتحملة منفرداً كامل المسؤولية (المبالغ والأضرار) المترتبة، من حين فقدان البطاقة إلى ساعة الإبلاغ عنها.
- يعتبر العميل مسؤولاً عن المحافظة على البطاقة من إساءة الاستخدام من قبل مستخدمين غير مخولين بذلك. وفي حال فقدان أو ضياع أو سرقة البطاقة، يجب على العميل أن يبلغ البنك بذلك على الفور، ويمكنه إذا كان مقيماً في المملكة العربية السعودية الاتصال بالهاتف رقم 920001002+966 إذا كان يستخدم هاتفاً أرضياً، أو رقم 920001002 إذا كان يستخدم هاتفاً جوالاً، كذلك بإمكان إرسال إشعار بالفكس على الرقم 4798909-11-0966 عند استخدام هاتف أرضياً في المملكة العربية السعودية، بحيث يسبقه بالرقم 011 من داخل المملكة العربية السعودية والرقم 0096611 من خارج المملكة العربية السعودية. كذلك بالإمكان الإبلاغ عن فقدان أو ضياع أو سرقة البطاقة إلى أي من فروع بنك البلاد ويكون ذلك بتزويد الفرع بجميع البيانات / المعلومات المطلوبة.
- قر العميل بعلمه وموافقته أنه سيكون المسؤول الوحيد عن كافة الالتزامات والأعباء المالية الناجمة عن فقدان أو ضياع أو سرقة بطاقة الائتمان إلى وقت إلغاء البنك فعلياً وعبر الوسائل التي تم شرحها أعلاه عن فقدانها أو ضياعها أو سرقتها
- يدفع العميل رسوم إصدار بطاقة بديلة للبطاقة المفقودة أو الضائعة أو المسروقة، إذا تم إصدارها بناءً على طلبه وكذلك أية ضرائب تترتب على ذلك.

شكوى العميل

إمكان العميل أن يسجل أي شكوى أو استفسارات تتعلق بطاقة الائتمان باستخدام أي من الوسائل التالية :

1. الرقم 920001002 (داخل المملكة العربية السعودية) - الرقم 00966-920001002 (من خارج المملكة العربية السعودية) - والرقم المجاني 8001230000 - الفاكس رقم 4798909-11-0966.

2. الكتابة إلى وحدة شكوى العملاء - بنك البلاد - المكتب الرئيسي - ص ب 8229 الرياض 12711 - المملكة العربية السعودية

مسؤوليات العميل : يكون العميل مسؤولاً عن اية التزامات تنشأ عن إصدار البطاقة مثل :

- يتم اقتطاع كافة المصاريف والضرائب التي تنشأ من استخدام البطاقة، بما في ذلك السحوبات النقدية أو المشتريات أو غير ذلك من عمليات، من حساب العميل لدى البنك، والذي يكون في هذه الحالات مسؤولاً عن كافة الالتزامات المتعلقة بتلك الاستخدامات، سواءً أكان هو الذي نفذ تلك المعاملات أو نفذها شخص آخر نيابةً عنه . ويوافق العميل على تزويد البنك بأية معلومات أو بيانات قد يطلبها البنك لفتح وتشغيل الحساب البنكي لديه أو لغايات المراجعة، ويقر العميل بأنه قد خول البنك بالوصول على أية معلومات تتعلق به من "سمة" أو من أي جهة أخرى معتمدة "ساما". كما يخوله بالإفصاح عن أية معلومات تخصه وتقدمها إلى "سمة" أو من أي جهة أخرى معتمدة لدى "ساما".
 - ان عدم توقيع العميل على أي إيصالات أو سلف نقدية أو قسائم اوامر شرائية لا يعفيه من مسؤوليته اتجاه البنك فيما يخص تلك المبيعات او المشتريات وعلى العميل الاعتراض على أي مبلغ مسجل على حساب البطاقة خلال 30 يوماً.
 - يكون العميل مسؤولاً عن أي عمليات أو استخدامات تكون نتيجة تحايل أو إهمال أو مخالفة هذه الشروط والأحكام، وبالتالي يصبح العميل يصبح مسؤولاً أمام البنك عن أي استخدام غير مشروع أو غير مصرح به.
- ✓ اطع مقدم الطلب "العميل" على الشروط والأحكام الموضحة أعلاه، ووافق عليها من خلال القنوات الرقمية لبنك البلاد والتي تم استخدامها من قبل العميل في طلب الإصدار للبطاقة (البلاد نت او تطبيق البلاد)

عدم مسؤولية البنك :

لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام تجاه الغير، عند قيام العميل باستخدامها ولا يحق للعميل طلب وقف الحسم من رصيدها. بسبب اختلاف مواصفات السلعة، أو لأي سبب آخر.

تعديل الشروط :

- تحفظ البنك بكامل الحق في تعديل هذه الشروط. وبما لا يخل بحقوق العميل المكتسبة من هذا الاتفاق، خلال مدة صلاحية البطاقة، مع مراعاة ما تقتضيه الأنظمة المعمول بها، بشأن الإبلاغ والإعلان عن تعديل الشروط.
- كذلك يحتفظ البنك لنفسه في جميع الأوقات بالحق في تغيير وتعديل هذه الشروط والأحكام بعد موافقة الهيئة الشرعية للبنك والجهات الرقابية ذات العلاقة أو بموجب تعليمات صادرة من البنك المركزي السعودي. وببدا سرعان مثل هذا التغيير أو التعديل بعد (30) يوماً اعتباراً من التاريخ الذي أبلغ فيه العميل، وإذا لم يوافق العميل على تلك التغييرات أو التعديلات، فليلبك الحق في وقف سرعان هذه الشروط والأحكام، وله إلغاء البطاقة/البطاقات الخاصة بالعمل.

يقر العميل بالآتي :

- ان استخدام البطاقة يتوقف على شرط وجود رصيد دائن في حسابها، وعليه فلا يمكن للعميل أن يستخدمها في عمليات السحب النقدي أو شراء السلع والخدمات ما لم يكن في البطاقة رصيد كافٍ، ولا يحق للعميل تجاوز رصيدها. كما التزم العميل بأن يرد للبنك حالاً، ما يتم قيده من مبالغ تتجاوز الرصيد الفعلي للبطاقة، ويحق للبنك إلغاء البطاقة، حال حدوث التجاوز أو بعده. ويتحمل العميل أية مسؤولية تترتب بسبب استخدامه البطاقة الأساسية أو الإضافية، بما يخالف أحكام هذا البند.
- أن للبنك (حال استخدام العميل للبطاقة) حق الحسم من رصيدها، بما يعادل قيمة السلع أو الخدمات أو النقد المسحوب على الرصيد كل مرة. ولا يتحمل البنك أية مسؤولية إذا استحال سداد قيمة السلعة أو الخدمة. بسبب نقصان رصيد البطاقة أو رفض قبولها
- أن جميع المعلومات والبيانات الشخصية كاملة وصحيحة. ويخلي البنك عن أي ضرر أو أي مسؤولية قد تترتب على عدم صحتها أو عدم مطابقتها، وتعهد والتزم بإبلاغ البنك، بأي تغيير في تفاصيل بيانات الاتصال به. ويشمل هذا التغيير في العنوان الحالي وأرقام الهواتف ورقم الجوال والبريد الإلكتروني (إن وجد) . وإن عدم الكشف عن أي تغيير، سوف يؤدي لإيقاف البطاقة. كما يقر العميل بأن إخطاره بواسطة البنك على أي من بياناته المحفوظة لدى البنك، يعد نظامياً وواقعياً بحكم النظام.
- بتوقيع العميل مقدم الطلب على هذه الشروط والأحكام أو باستلامه نسخة منها أو تفعيله للبطاقة، فإن العميل يكون بذلك مقرأً باطلاعه على جميع الشروط والأحكام المذكورة أعلاه وعلمه بها علماً تاماً للجهة. وقد قبل بها كما هي، والتزم بالتقيد بما جاء بها.
- يضع العميل من استخدام بطاقة مداد متعددة العملات في المتاجر أو السلع المحظورة حسب سياسة البنك الشرعية حيث إن البطاقة معرضة للإيقاف في مثل هذه الحالات.

القانون المطبق والتفاضي

تخضع هذه الشروط والأحكام ، وما يترتب عليها من حقوق لصاحب البطاقة الرئيسية "العميل" و/أو البطاقة الإضافية، وكذلك حقوق بنك البلاد ، ويتم تنفيذها وتفسيرها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة ووفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي "ساما" بما لا يخالف الشريعة الإسلامية. وعليه، فإن أي مطالبة أو نزاع أو خلاف ينشأ من تطبيق هذه الشروط والأحكام، يجب رفعها إلى الجهة القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية للفصل فيه.